

Distr.: General
1 September 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البندان 32 و 37 من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن
والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يُشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة من السيد جيهون بايراموف، وزير خارجية جمهورية
أذربيجان (انظر المرفق)، تتعلق بلغة الخطاب الملهم للمشاعر الذي تأتيه أرمينيا وأعمالها غير القانونية في
الأراضي المحتلة في أذربيجان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البندان 32 و 37 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

باكو، 31 آب/أغسطس 2020

بالإحالة إلى الرسالة المؤرخة 25 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية أذربيجان والتي أبدت جمهورية أذربيجان من خلال تأييدها دعوتكم إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى تمادي أرمينيا في انتهاك هذه الدعوة نصاً وروحاً بخطابها الملهب للمشاعر وأعمالها غير القانونية فيما يتعلق بالأراضي المحتلة بأذربيجان.

ففي انتهاك سافر للدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لجأت أرمينيا إلى شن هجوم مسلح على جمهورية أذربيجان على امتداد الحدود الأرمينية - الأذربيجانية في اتجاه توفوز فيما بين 12 و 16 تموز/يوليه 2020. وقد أبلغتكم بتفصيل في رسالتي المؤرخة 30 تموز/يوليه عن دوافع هذا التصرف العدواني الطائش الذي أته أرمينيا بحق أذربيجان ومساره وعواقبه.

وبعد أن فشلت أرمينيا في ساحة المعركة في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية التي سعت إليها بالهجوم الذي شنته في اتجاه توفوز، لجأت إلى التمادي في عدوانها بإدلائها بيانات شديدة الاستفزاز. فالتصريحات الأخيرة التي صدرت عن أرمينيا وهددت فيها بضرب مدينة غانجا، ثاني أكبر مستوطنة في أذربيجان، والبنية التحتية المدنية الحيوية، مثل محطة مينغاتشيفير للطاقة الكهربائية، هي دليل واضح على أن أرمينيا لا تزال متمسكة بانتهاج سياستها القائمة على ترويع السكان المدنيين الأذربيجانيين في انتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني.

واكتسبت سياسة أذربيجان المتمثلة في تغيير إحدى السمات الديمغرافية للأراضي المحتلة بأذربيجان زخماً جديداً في ضوء الانفجار المروع الذي هز مدينة بيروت، لبنان، في 4 آب/أغسطس. ويبدو أن أرمينيا ترى في هذه المأساة فرصة سانحة للتجديد بوتيرة خطتها الجارية أصلاً المتمثلة في غرس اللبانيين - الأرمن في الأراضي المحتلة بأذربيجان. فقد بدأت فعلاً في نقل الأسر الأرمينية. فهذه الأسر، شأنها شأن العديد من الأشخاص ذوي الأصول العرقية الأرمينية من الخارج، ولا سيما الرعايا المنحدرين من سوريا والعراق ولبنان الذين نُقلوا أولاً إلى أرمينيا تحت شعارات إنسانية حميدة ثم حُوّلت وجهتهم إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان، سوف تتعرض في النهاية إلى سوء المعاملة أيضاً لغرض تنفيذ سياسة أرمينيا الاستيطانية غير القانونية.

وعلاوةً على ذلك، أعلن مؤخرًا النظامُ العميل الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة عن نيته نقل بعض ما يسمى "المساكن" من خانكندي إلى شوشى. فهذه الخطة المتهورة التي اتخذتها أرمينيا تستهدف توطيد نتائج سياسة التطهير العرقي السيئة السمعة التي تنتهجها، وتدلل بوضوح على عدم احترامها لجوهر الجهود السلمية المبدولة برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأجد نفسي مضطر إلى تذكركم بأن قضية شوشى لها مكانة خاصة في سياق تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان نظراً لأهميتها التاريخية والثقافية والأخلاقية الاستثنائية بالنسبة لشعب أذربيجان. وعليه، فإن عودة جميع أفراد السكان الأذربيجانيين المطرودين عودة آمنة وكريمة إلى مواطنهم الأصلية في الأراضي المحتلة، بما فيها مدينة شوشى، تمثل خطأ أحمر في عملية التفاوض. ومن ثم، فإن هذه الخطة البالغة

الخطورة التي تقوم بها أرمينيا ستؤدي لا محالة، إن لم يتم عكس مسارها، إلى عواقب وخيمة على عملية السلام برمتها.

وما زالت أنشطة أرمينيا غير المشروعة والضارة فيما يتعلق بخزان مياه سه رسنك بالأراضي المحتلة تشكّل مصدر قلق بالغ بسبب ورود روايات متعددة بشأنها. فهذه الأنشطة غير المشروعة تمثل تغييراً دائماً للبنية التحتية لهذه الأراضي واستغلالاً غير مشروع للموارد الطبيعية لجمهورية أذربيجان، وتدخل في حقوق الملكية العامة والخاصة. كما أن استغلال أرمينيا للخزان الذي اتخذته أداة من أدوات الإرهاب البيئي قد حرم بالفعل المدنيين الأذربيجانيين من الموارد المائية وأدى إلى تدهور بيئي خطير للأراضي، بما في ذلك تحات التربة، مما ألحق أضراراً بالتنوع البيولوجي والإنتاجية في المناطق السكنية الواقعة على امتداد خط الاحتلال. فالمزيد من التدخل في البنية التحتية للخزان لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم هذه التحديات البيئية.

وهذه المحاولة غير القانونية، شأنها شأن سائر أشكال التغيير في البنية التحتية، مثل مدّ طريق جديد يربط بين أرمينيا والأراضي المحتلة بأذربيجان، ينبغي أن يُنظر إليها أيضاً في سياق سياسة أرمينيا المتمثلة في الاستيطان غير القانوني واستدامة الاحتلال، فهي ترمي بوضوح إلى تقديم حوافز إضافية إلى المزيد من الأشخاص ذوي الأصول العرقية الأرمينية لاجتذابهم إلى الاستقرار في الأراضي المحتلة.

ويجري ما تقدم ذكره من أعمال في سياق السياسة الحكومية المعلنة التي تنتهجها أرمينيا الرامية إلى توطيد نتائج استخدام القوة ضد أذربيجان. فقد تجسّد الآن العديد من البيانات التي يدلي بها كبار المسؤولين في أرمينيا في هذا الصدد في استراتيجيتها الأمنية الوطنية التي كُشف عنها في الأونة الأخيرة، والتي تقيد بالهدف الاستراتيجي لأرمينيا من عملية التفاوض هو "حماية نتائج الحرب".

وهذا دليل آخر على أن أرمينيا تسيء استخدام عملية التفاوض التي تجري برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تسعى من ورائها إلى تطبيق سياسة ضم أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً.

وفي هذا السياق، أود أن أجدد مناشدتي لكم أن تتخذوا جميع التدابير الفعالة اللازمة لحمل أرمينيا على الكف عن خطابتها العدائية الاستفزازية؛ ووقف أنشطتها الرامية إلى تغيير الطابع المادي والثقافي والديمقراطي للأراضي المحتلة؛ والامتنال لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي من خلال سحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان.

وإنني أعوّل على دعمكم في هذه المسألة.

(توقيع) جيهون بايراموف